

## تحديث حول مشروع قانون التمييز الديني

### ماذا حدث لمشروع قانون التمييز الديني؟

تمّ إقرار مشروع قانون التمييز الديني (RDB) في مجلس النواب بأغلبية 84 صوت<sup>1</sup>، حيث أكدّ كلا الجانبين السياسيين بقوة على ضرورة حماية المتدينين أو الذين لا دين لهم من التمييز الديني. قبل التصويت، حظي مشروع قانون التمييز الديني (RDB) بدعم من الحزبين من لجنيتين برلمائيتين منفصلتين، وكلاهما أوصيا بتمريره مع بعض التغييرات الطفيفة. ومع ذلك، سحبت الحكومة مشروع القانون قبل إحالته إلى مجلس الشيوخ. من غير المتوقع تقديم مشروع القانون مرة أخرى قبل الانتخابات الفيدرالية في مايو/أيار 2022، بسبب عدم كفاية الوقت في البرلمان لمناقشة القضايا التي نشأت.

### لماذا سحبت الحكومة مشروع القانون الخاص بها؟

تمّ سحب مشروع القانون بعد أن فقدت الحكومة فعليًا السيطرة على حزبها وعلى مشروع القانون نفسه، عندما انحاز خمسة نواب ليبراليين تقدميين إلى الجانب الآخر من قاعة البرلمان وأيدوا التعديلات المدعومة من حزب العمال التي ألغت المادة 38 (3) من قانون التمييز على أساس الجنس (SDA)، وهو قانون برلماني منفصل تمامًا<sup>2</sup>. اختارت الحكومة سحب مشروع القانون بأكمله بعد الاعتراف بالآثار القانونية لهذا التعديل على المدارس الدينية. واجهت الحكومة أيضًا تعديلات حزب العمل على RDB في مجلس الشيوخ، بدعم من أعضاء الحزب الوطني الليبرالي التقدمي (LNP)، التي من شأنها إضعاف التشريع<sup>3</sup>.

### هل كان مشروع القانون يستحق العناء؟

قدم RDB، لأول مرة، حماية على مستوى الدولة للأفراد والجماعات من التمييز على أساس معتقداتهم الديني أو نشاطهم الديني المشروع. لقد حمى حق الهيئات الدينية في توظيف أشخاص يحافظون على مبادئها الدينية وكانت لديهم بعض التجاوزات المحدودة لتشريعات الدولة التي انتهكت هذا الحق. كما وفر الحماية للأشخاص الذين يقولون عبارات معقولة وغير مهينة تتعلق بالمعتقدات من بين العديد من وسائل الحماية الأخرى<sup>4</sup>. على الرغم من أن مشروع القانون لم يحمي الأستراليين من جميع أشكال التمييز الديني، إلا أنه ملأ فراغًا كبيرًا في حماية الحرية الدينية في التشريع الفيدرالي الأسترالي. كما مثل خطوة مهمة في أستراليا للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، مثل المعاهدة الدولية للأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والتي تتطلب من الدول الموقعة حماية حرية المعتقد الديني والتعبير<sup>5</sup>. بتأييد من مجلس الوزراء والمساهمة الهامة من القادة الدينيين الرئيسيين، مثل مشروع القانون تشريعات قوية في المناخ السياسي والاجتماعي الحالي.

<sup>1</sup> الكومنولث، *مناظرات برلمانية*، مجلس النواب، 9 فبراير/شباط 2022، صفحة 279.

[https://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/download/chamber/hansardr/25465/toc\\_pdf/House/20of20Representatives\\_2022\\_02\\_09\\_official.pdf](https://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/download/chamber/hansardr/25465/toc_pdf/House/20of20Representatives_2022_02_09_official.pdf)

<sup>2</sup> الكومنولث، *مناظرات برلمانية*، مجلس النواب، 9 فبراير/شباط 2022، صفحة 284.

<sup>3</sup> بي. باركينسون، "الجدل حول مشروع قانون التمييز الديني الفيدرالي قد اختطفه العلمانيون التقدميون - واللوم يقع على الطرفين"، *ABC* (إيه بي سي) 16 فبراير/شباط 2022.

<https://www.abc.net.au/religion/patrick-parkinson-why-the-religious-discrimination-bill-failed/13757436>

<sup>4</sup> إم سنيدون، "ملخص مشروع قانون التمييز الديني الفيدرالي لعام 2021"، معهد المجتمع المدني، 14 ديسمبر/كانون الأول 2021.

<http://www.i4cs.com.au/federal-religious-discrimination-bill-2021-summary/>

<sup>5</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، *المعاهدة الدولية لحقوق المدنيين والسياسية*، الأمم المتحدة، 16 ديسمبر/كانون الأول 1966.

<https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights>

## هل السماح للناس بالإدلاء بعبارة عقائدية يضيف الشرعية على خطاب الكراهية؟

لا. ليس لقانون RDB أي تأثير على القوانين المناهضة للخطاب الذي يحرض على العنف أو السخرية الجسيمة أو الازدراء أو القوانين المتعلقة بالتصريحات التي تضر بسمعة الشخص.<sup>6</sup> يحمي مشروع القانون فقط العبارات العقائدية التي يتم الإدلاء بها بحسن نية وليس بخبث أو تخويف أو مضايقة أو تهديد أو تشويه سمعة متعمد. إن حرية الإدلاء بعبارة دينية كهذه معترف بها في المادة 18 من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) كعنصر من عناصر التعبير عن دين المرء أو معتقده علناً والذي يجب حمايته.

## هل يسهّل RDB الأعمال التمييزية المتزايدة ضد الأشخاص الذين يُعرفون بأنهم من مجتمع الميم (LGBTQI)؟

لا. يحمي RDB الأشخاص الذين يدلون بعبارة دينية ضد دعاوى التمييز، لكنه لا يجيز اتخاذ إجراءات تمييزية ضد أولئك الذين يُعرفون بأنهم من مجتمع الميم (LGBTQI). الحماية من الإجراءات التمييزية القائمة على التوجه الجنسي والهوية الجنسية مشمولة بقانون منفصل صادر عن البرلمان، وهو قانون التمييز على أساس الجنس.

## لماذا تعتبر المادة 38 (3) من قانون التمييز على أساس الجنس (SDA) مهمة جداً للمدارس الدينية؟

يحتوي SDA على بند مهم للغاية للمدارس الدينية، وتمكينها من الحفاظ على سمعتها الدينية وعقيدها. ويسمح للمدارس بتعليم معتقداتها للطلاب بإخلاص ووضع السياسات والمعايير التي تتماشى مع سمعتها الدينية، مثل مطالبة الذكور والإناث البيولوجيين باستخدام غرف تغيير ومراحيض منفصلة أو عدم السماح لمجموعات وقت الغداء التي تقوض السمة الدينية للمدرسة من خلال، على سبيل المثال، دعوة المدرسة إلى تعديل معتقداتها. كما يسمح للمدارس الدينية برعاية الطلاب الأفراد الذين يواجهون قضايا الهوية الجنسية. كان من شأن إلغاء القسم 38 (3) بكامله أن يزيل هذه الحقوق من المدارس القائمة على العقيدة وبالتالي من حقها في التدريس والتمسك بأخلاقياتها الدينية ومذاهبها.<sup>7</sup> كان من الممكن تعديل القانون لاستبعاد قدرة المدارس على طرد الطلاب على وجه التحديد على أساس أنهم من مجتمع الميم LGBTQI دون إلغاء القسم بأكمله. القدرة على طرد الطالب على هذا الأساس (التي تم إدخالها لأول مرة في عام 2013 في ظل حكومة عمالية سابقة) لم تمارسها مدرسة دينية أبداً.

## لماذا يجب السماح للمدارس الدينية بوضع قواعد مختلفة عن المدارس الحكومية؟

توفر المدارس القائمة على العقيدة للأهالي خياراً لتعليم أطفالهم وفقاً لمعتقداتهم وقيمهم الدينية. وهذا ما تم تأكيده في المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تقر بحق الوالدين "في ضمان أن يكون التعليم الديني والأخلاقي لأطفالهم متوافقاً مع معتقداتهم الخاصة". توفر المدارس القائمة على العقيدة التعليم الديني والأخلاقي الذي يسعى إليه الأهالي في مجتمعاتهم والذي لا يتم تقديمه في المدارس الحكومية. من أجل أن توفر المدارس القائمة على الدين مثل هذا التعليم بشكل صحيح، يجب أن تكون قادرة على وضع سياسات ومعايير تتماشى مع أخلاقياتها ومذاهبها الدينية.

<sup>6</sup> إم سنيدون، "مشروع قانون التمييز الديني: الرد على 5 أكبر اعتراضات"، معهد المجتمع المدني، 2 ديسمبر/كانون الأول 2021.

<http://www.i4cs.com.au/religious-discrimination-bill-5-biggest-objections-answered/>

<sup>7</sup> إم. فاو، "نقص كبير في قانون التمييز لا يزال قائماً على أساس الدين"، الأسترالي، 11 فبراير/شباط 2022.

<https://www.theaustralian.com.au/inquirer/glaring-deficiency-in-discrimination-law-remains-in-religion-stoush/news-story/e6e48ca49d6a3326feb1e04a1e7b44c>

## ما هو موقف حزب العمال من RDB في فبراير/شباط 2022؟

دعم ALP قانون التمييز الديني وصوت لصالح مشروع القانون في مجلس النواب.<sup>8</sup> ومع ذلك، فقد طالبوا أيضًا في البرلمان بسلسلة من التعديلات التي تضعف بشكل كبير الأحكام الواردة في مشروع القانون على النحو التالي<sup>9</sup>:

1. تقليص نطاق بند بيانات المعتقد بحيث يتم تطبيقه فقط فيما يتعلق بمزاعم التمييز الديني وإزالة أحكام التجاوز الواردة في مشروع القانون والتي تم تصميمها لمنع حالات مثل قضية رئيس الأساقفة جوليان بورتوس في تسمانيا، الذي تم تقديمه أمام محكمة مناهضة التمييز بسبب التعبير عن عقيدة الزواج الكاثوليكية.
2. إلغاء القسم 38 (3) من SDA بالكامل.
3. إدخال بند مناهض للسب الديني، أثاره غير معروف إلى حد ما لأن شروطه لم تخضع لأي رقابة برلمانية أو عامة.

## ماذا يجب أن يفعل الناس الآن؟

كانت جهودكم في إيصال أهمية إصلاحات RDB وجهود الزعماء الدينيين مفيدة في تأمين تحسينات كبيرة على RDB من خلال عملية التشاور العامة. من الأهمية بمكان أن تستمر مطالبة جميع النواب وأعضاء مجلس الشيوخ بالموافقة على RDB من جميع جوانب الانقسام السياسي. في تلك المحادثات، يجب الاستمرار في دعم الحماية الهامة التي يوفرها RDB (لمزيد من المعلومات، راجع وثيقتي ICS المرفقتين اللتين تحددان نقاط القوة والضعف في RDB والإجابة على الاعتراضات الموجهة ضده).

- احرص على فهم القضايا. الروابط أدناه ستطلعك على الأمور المتعلقة بالحرية الدينية. شاركها مع الآخرين.

<http://www.i4cs.com.au>

<https://www.AustraliaWatch.com.au>

<https://www.acl.org.au/>

<https://freedomforfaith.org.au/>

<https://www.ecaj.org.au/the-ecaj-2020-antisemitism-report/>

<https://www.islamophobia.com.au/resources/>

- اتصل بالنائب المحلي وأعضاء مجلس الشيوخ عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني وحثهم على دعم RDB، بدون تعديلات تضعفه؛ وبدون تعديل على SDA. يجب أن تتم التعديلات على SDA فقط بعد إجراء المزيد من المشاورات والمداولات المكثفة مع الأطراف ذات الصلة. (أحالت الحكومة SDA إلى لجنة إصلاح القانون الأسترالية للمراجعة).
- عزز علاقة مستمرة مع النائب الخاص بك من خلال التعامل معه بشكل منتظم. إن تكوين علاقة مع أعضائك وأعضاء مجلس الشيوخ المحليين له قيمة مدنية كبيرة ويتيح سماع صوت مسلم في مجموعة متنوعة من قضايا المجتمع.

<sup>8</sup> جي. تشامبرز وجي. براون، "القادة يأخذون معركة التمييز الديني إلى صناديق الاقتراع"، *الأسترالي*، 10 فبراير/شباط 2022.

<https://www.theaustralian.com.au/nation/politics/leaders-take-religious-discrim-battle-to-the-polls/news-story/7124f4a0f39f7ed8a5bc6a7assignb75166/>

<sup>9</sup> الكومنولث، *مناظرات برلمانية*، مجلس النواب، 9 فبراير/شباط 2022.